



مَوْسِعٌ

30.4.2023



▪ هذه الوثيقة محاولة جادّة منا نحن المؤمنين/ات بالمسؤولية تجاه الأزمة الوطنية وطبيعتها البنوية التي تعيشها بلادنا سوريا، ونؤمن بأنّ تفرقنا أسمّهم في إطالة الأزمة التي تسبّب بها الاستبداد ومرتكزاته وأننا بما نحن عليه من الفرقة والانقسام وعدم تمكّنا من بلورة المشتركات على مستوى الانتماء والهوية الوطنية، ومساعنا في بناء نظام ديمقراطي لكل السوريين/ات وتعلقنا بقضاياها السياسية والفكريّة والهوياتية الخاصة، كان عاملاً من بين العوامل التي ساهمت في تأخر نمو وفاعلية القوى السياسية الديمقراطية، وتمكين الاستبداد وتعثر الانتقال السياسي والتحول الديمقراطي، وهذا يفسّر أهمية وجود ضوابط ومعايير ناظمة للحقل السياسي الذي يستوجب في اللحظة الراهنة تحقيقه للأبعاد الأخلاقية بالضرورة، بحكم غياب الدولة التي تنتج القوانين.

▪ وبتعاهدنا على الضوابط والمعايير الأساسية تكون قد وضعنا مقدمة تاريخية لتحويل المعاني الأخلاقية إلى قوانين واضحة مع كل خطوة نسيرها باتجاه سوريا الديمقراطية، وهذا يدعونا للتعبير عما يكفي من المرونة تحقيقاً لترتيب نزاعاتنا الفكرية وخصوصياتنا السياسية والشرعية بتنظيم مشتركاتنا عبر التشدد تجاه السلوك والمفاهيم التي سيشكلُ التقاوئها منهجاً عاماً للسلوك الديمقراطي الإيجابي بما يراعي ويحترم الخلاف ويوطد المشترك ويرفع مستوى الثقة بالنفس وبمسار التحول الديمقراطي عبر ما تمثله هذه الورقة من اتفاق طوعي، ينبعز الانتهازية والنفعية ويضفي أبعاداً إلّا اخلاقية وإنسانية تجاه مواقفنا من جميع القضايا الأساسية.



▪ لذا فإننا نرى القبول والتأكيد على مدونة سلوك تكون بمثابة اتفاق طوعي على قواعد العمل، وضوابط ومعايير النضال الديمقراطي، وتصليب خطواته وتحسين عمله، فهذه المدونة يمكن أن تساهم بتجذب الصراعات التي تستنزف الطاقة اللازمة للفعل الإيجابي، وتشجع الأطراف المختلفة على المشاركة والتفاعل، وتزيد من مستوى الشفافية والمكاشفة، كما أن طوعية الالتزام بمدونة السلوك تضاعف من مستوى الالتزام بها، والامتناع عن كلّ ما لا ينسجم مع القيم والمعايير المحددة فيها، كما أن المشاركة المنظمة على أساس المدونة تسهم أيضاً في تحسين مستوى التفاعل مع جمهور السوريين/ات وتزيد الثقة المتبادلة بينه وبين المسار ذاته، كما أنها تعمق الثقافة الديموقراطية بين الأطراف المشاركة، وكذلك بين الشعب السوري الذي يُعد شعراً متشكلاً من ثقافات وقوميات متعددة، حيث الموقع الجغرافي والأراضي الخصبة قد لعبت دوراً كبيراً في اجتذاب هجرات جوهرية إليها عبر التاريخ ما جعل الهوية السورية موضعًا للجدل، وجغرافيتها مسرحاً للصراع،

▪ إذاً :

في قضية المشروع الديمقراطي، تلتزم القوى الديمقراطيّة بمضامين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و العهدين الخاصين بالحقوق الفردية والجماعية، والتزام النهج الوطني الديمقراطي، كما تلتزم القوى الديمقراطيّة السوريّة ضمان حق المشاركة السياسيّة للمواطنين/ات السوريين/ات جميعهم/ن، وعدم إقصاء أي تيار سياسي، كما تلتزم بالعمل على تحقيق العدل والحرية والكرامة والمساواة في سوريا والبحث الجاد والمسؤول عن صيغ سياسية ناجعة تعيد توحيد الجغرافية والمجتمع.



- وفي قضية العلاقة بين القوى السياسية والديمقراطية، تدين القوى الديمقراطية الاستبداد بأشكاله كافة، السياسية والدينية، وتقر التزام الديمقراطية في علاقاتها فيما بينها، ومع الشعب السوري، وتلتزم القوى الديمقراطية بإرساء تقاليد سياسية مبنية على الاحترام، في التعامل فيما بينها أو في بناء تحالفاتها السياسية والديمقراطية أو مخاطبتها لبعضها بعضاً، واعتماد الحوار سبيلاً لحل المشكلات فيما بينها، وترفض لغة التخوين وخطاب الكراهية، وتلتزم الصدقية في تحالفاتها، بعيداً عن البراغماتية المستندة على المصالح الضيقة الفردية والجماعية، وتلتزم مناقشة جميع المسائل السياسية الخلافية في ضوء المصلحة الوطنية السورية، لا ضدها، أو بالتخارج معها. وكل حوار أو تحالف بين القوى الديمقراطية السورية مرحباً به شريطة ألا يكون موجهاً ضد الشعب السوري ومصالحه وسيادته الوطنية، أو ضد إحدى الفئات أو المكونات الاجتماعية السورية، أو يخدم تدخل دولة أو جهة خارجية ما في الشأن السوري.
- في قضية العلاقة مع القوى الخارجية، تلتزم القوى الديمقراطية السورية بإدانة ومناهضة كل طرف سوري يستعين بأي قوة أجنبية خارجية ضد النظام الديمقراطي المنشود، ومواجهة كل قوة تحاول التدخل في صراعات غير سورية وإرسال أعضائها إلى أي مكان خارج سوريا.



القيم العامة لمدونة السلوك الوطنية:

- جعل المصالح العليا للشعب السوري وحقه بالعيش الكريم والاستقلال والسيادة من أولويات القوى الديمقراطية.
- الحفاظ على وحدة المجتمع والجغرافية السورية.
- رفض الاستبداد والاحتلالات على الأرض السورية.
- العمل على استعادة سوريا لعافيتها من حالة التمزق.
- دعم كل الجهود الرامية إلى وحدة الصف السوري وفق رؤية سياسية وطنية شاملة للحل.
- تجسير الهوة بين القوى الديمقراطية والنهوض بدورها.
- تنطلق هذه المدونة في عملها من حقوق الإنسان وحرية التعبير والرأي والعقيدة، والتحرر من الخوف وال الحاجة.
- تتأسس مدونة السلوك هذه على أساس الديمقراطية والتحديث في مستقبل البلاد وتلتزم بهما، وفي الممارسة المباشرة، هذه الديمقراطية تحترم الاختلاف والتنوع، وتشجع على التفاعل والمشاركة، وهي أداة للتوصّل إلى المشتركات والتوافقات أيضاً، عبر تشجيع روح الالتزام بالمدوّنة ومقاصدها، في النشاط العملي.
- لكلّ القيم والأخلاقيات التي قام عليها تطوير البشرية دور في تعزيز المشاركة وتحقيق النتائج الأفضل، وحين لا يكون التفاهم والاتفاق ممكناً، لا بدّ أن يحلّ مكانه التفهّم بغية استدامة المناخ الإيجابي واستمرار التشارك.
- تعظيم روح المكاشفة والشفافية والصراحة والنقد الموضوعي، والتواضع وروح المساواة، ورفض مظاهر الاستبداد والأذانقية والتعالي ومحاربتهم بروح القيم هذه.
- تطوير الثقة وتبادلها مع الآخر، وتحتّب الثقة بالمارسة وبالنوايا الصادقة المتبادلة، هذه الثقة ضرورية بشكل متبادل، بين القوى والأطراف السياسية، وفي سلوك الفرد مع الآخرين أيضاً.



عضوات وأعضاء الطاولة المستديرة من قوى ديمقراطية وشخصيات مستقلة الذين وقعوا على مدونة السلوك مع حفظ الالقاب :

- ٢٣- سمحة نادر.
- ٢٤- سها القصير.
- ٢٥- سامي الخيمي .
- ٢٦- سامي داود.
- ٢٧- سليمان الكفيري .
- ٢٨- سمير اسحق .
- ٢٩- سيهانوك ديبو .
- ٣٠- شورش درويش .
- ٣١- صبري رسول .
- ٣٢- عارف دليلة .
- ٣٣- عزام أمين .
- ٣٤- غابريلل موشى .
- ٣٥- غيات نعيسة .
- ٣٦- لينا الوفائي .
- ٣٧- مزكين يوسف.
- ٣٨- موفق نيربية .
- ٣٩- محسن حزام .
- ٤٠- نضال جوچك .

القوى والشخصيات الموقعة من خارج الطاولة المستديرة :

- ١- الحزب اليساري الديمقراطي الكردي في سوريا .
- ٢- الحزب الديمقراطي الاجتماعي.
- ٣- الشبكة السورية لحقوق الانسان .
- ٤- حزب اليسار الديمقراطي .
- ٥- فضل عبد الغني .
- ٦- محمود عيسى .

